

رسالة مؤرخة 28 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وإحاقا برسائلنا السابقة بشأن الأعمال العدوانية العسكرية الواسعة النطاق وغير المبررة والمبيتة التي ارتكبتها النظام الإسرائيلي ضد سيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامة أراضيها، أكتب إليكم لأعرب عن قلق جمهورية إيران الإسلامية البالغ وإدانتها الشديدة للهجوم المتعمد وغير القانوني الذي شنه النظام الإسرائيلي على سجن إيفين في طهران يوم الاثنين 23 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10:30 صباحا بالتوقيت المحلي.

ويشكل هذا الهجوم، الذي استهدف سجنا مدنيا واضحا المعالم، انتهاكا صارخا وفظيحا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وكنتيجة مباشرة لهذا العدوان المتهور، استشهد العديد من المدنيين - بمن فيهم ضباط في الإصلاحية وموظفون في السجن وأفراد من أسر الزائرين وسجناء - إما بسبب تأثير الضربة أو الصدمة التي نجمت عنها. ودُمرت البنية التحتية الرئيسية للسجن، بما في ذلك العيادة الطبية وبوابة الدخول والمطبخ وغرف الزيارة. وأصيب العديد من المدنيين بجروح بالغة، من بينهم نساء وأطفال. والجدير بالذكر أنه تم العثور على زهرة عبادي، وهي أخصائية اجتماعية في السجن، وابنها مهرد خيري البالغ من العمر 5 سنوات، ميتان تحت الأنقاض بعد ثلاثة أيام من الهجوم.

ويشكل الاستهداف المتعمد لمرفق احتجاز يضم أشخاصا محتجزين لدى الدولة انتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر العقاب الجماعي والترهيب وأعمال الإرهاب ضد الأشخاص المشمولين بالحماية. كما أنه يتعارض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي تضمن حصول المحتجزين على الرعاية الصحية دون تمييز. وعلاوة على ذلك، انتهك هذا الهجوم المبدأ الأساسي المتمثل في التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يلزم جميع الأطراف بالتمييز في جميع الأوقات بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

وقد أسفر تدمير المرافق الطبية في السجن على وجه الخصوص عن استحالة تقديم الرعاية العاجلة والمُنقذة للأرواح إلى المحتجزين المصابين بأمراض خطيرة. وقوضت الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك



والتحديات اللوجستية بشدة القدرة على دعم حقوق المحتجزين وضمان سلامتهم. وعرضت الفوضى والرعب الناجمين عن هذا الاعتداء الهجمي جميع المحتجزين، لا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى، لخطر شديد.

وحرّم الطابع المفاجئ لهذا الهجوم السلطات الإيرانية من أي فرصة لاتخاذ تدابير وقائية وفقا للالتزامات الوطنية والدولية. وفي أعقاب هذا الهجوم، اضطرت حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى نقل السجناء الناجين على الفور إلى مرافق إصلاحية أخرى، مما أدى إلى اكتظاظ شديد في السجون وزيادة الضغط على نظام هش أصلا.

ونظرا لخطورة هذه الجريمة البشعة والمروعة، فإن جمهورية إيران الإسلامية تدعو مجلس الأمن والأمين العام إلى ما يلي:

- 1 - إدانة الهجوم الذي شنّه النظام الإسرائيلي على سجن إيفين إدانة قاطعة باعتباره انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 2 - محاسبة الجناة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.
- 3 - اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الأعمال الشنيعة التي لا تهدد حياة المدنيين المحتجزين فحسب، بل تهدد أيضا النظام القانوني الدولي في حد ذاتها.

ويشكل هذا الهجوم تصعيدا خطيرا وغير مقبول. ويضرب في صميم المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن دعم سيادة القانون وحماية حقوق وكرامة جميع الأشخاص، بمن فيهم المحتجزون. وإن جمهورية إيران الإسلامية على ثقة بأنكم ومكتبكم الموقر ستتعاملون مع هذه المسألة بالسرعة والجدية التي تستدعيهما. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم